

عرض للمشاركة في ورشة تدريبية موسومة بـ «دليل رقابة الالتزام الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي»

مجلس المحاسبة الجزائري: حالة عملية حول رقابة الالتزام
في مراجعة حساب التسيير لمعهد وطني متخصص في التكوين المهني
- لولاية من ولايات الشرق الجزائري -

من إعداد السادة:

- ريمة شيخي، قاضي بالغرفة الوطنية السابعة
- مهدي شنوف، قاضي بالغرفة الإقليمية الجزائر

تونس، من 13 إلى 17 يوليو 2025

أهداف العرض:

- ✓ عرض تجربة عملية في إطار تبادل التجارب والخبرات بين الأجهزة العليا
- للرقابة وتعزيز أدائها.
- ✓ تحليل النتائج والتوصيات.



أهداف ونطاق عملية التدقيق

تحديد فجوات



تحديد فجوات الإلتزام بالتشريعات والتنظيمات وكشف حالات عدم الإلتزام

تقييم كفاءة الضوابط



فحص كفاءة وفعالية الأنظمة الرقابية الداخلية.

توصيات التحسين



اقترح حلول عملية لتعزيز الإلتزام و توصيات لتحسين الأداء والتصدي للمخالفات وسد الثغرات المكتشفة

خلفية الحالة العملية: الجهة والسياق

تتناول هذه الحالة التدقيق في مدى إلتزام ومطابقة العمليات التي تقوم بها الخزينة للقوانين والتنظيمات واللوائح

خزينة المعهد الوطني
المتخصص في التكوين المهني -
شرق الجزائر- للسنة المالية
2023

الجهة المعنية

نطاق التدقيق ومنهجية الرقابة المتبعة في إنجاز المهمة:

كل العمليات المالية المنفذة من طرف الخزينة خلال هذه السنة
مراجعة الوثائق الثبوتية «المستندات، الحوالات والدفاتر المحاسبية
والسجلات اليدوية،

وقد تمت عملية الفحص على أساس عينات إحصائية تمثيلية.

كما تم الاعتماد على المقاربة بين مختلف الوثائق ، وكذا الاعتماد على

الدائم للهيئة وتقارير سابقة لهيئات رقابية متنوعة.

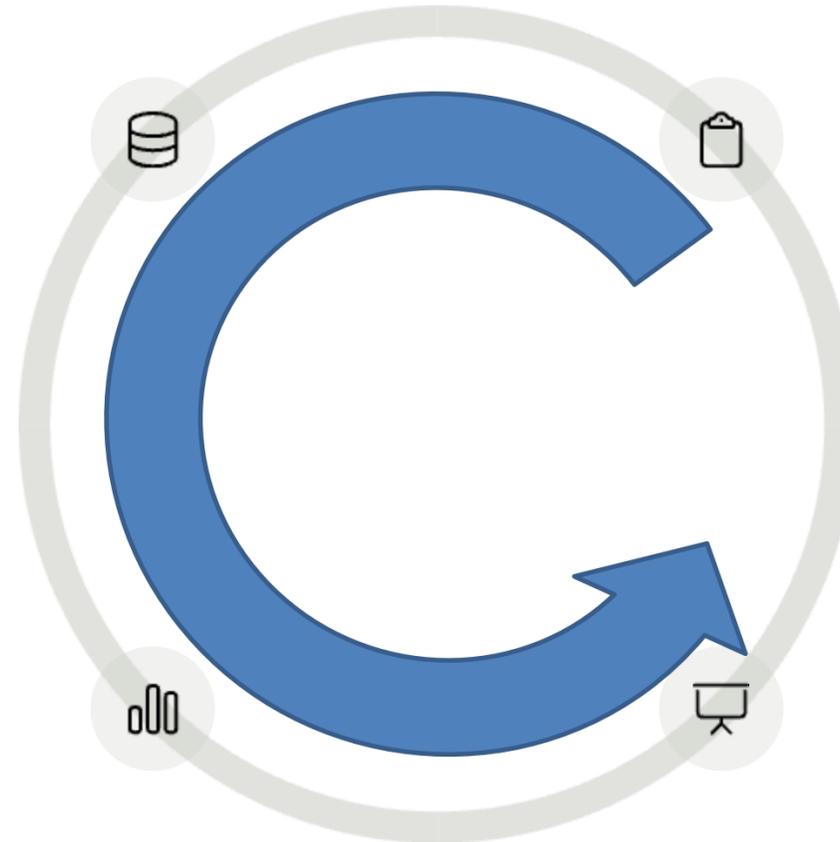
المنهجية المتبعة في تنفيذ التدقيق

جمع وتحليل البيانات

استخدام تقنيات جمع وتحليل المعلومات وأدلة الإثبات.

إعداد التقارير

توثيق النتائج والتوصيات بشكل واضح.



تخطيط التدقيق

وضع خطة عمل مفصلة وتحديد الموارد.

تقديم النتائج

عرض التقرير على التشكيلة المداولة واتباع إجراءات التبليغ



التخطيط لعملية التدقيق

الإنتلاق من
الملف الدائم



استبيان + زيارات
ميدانية



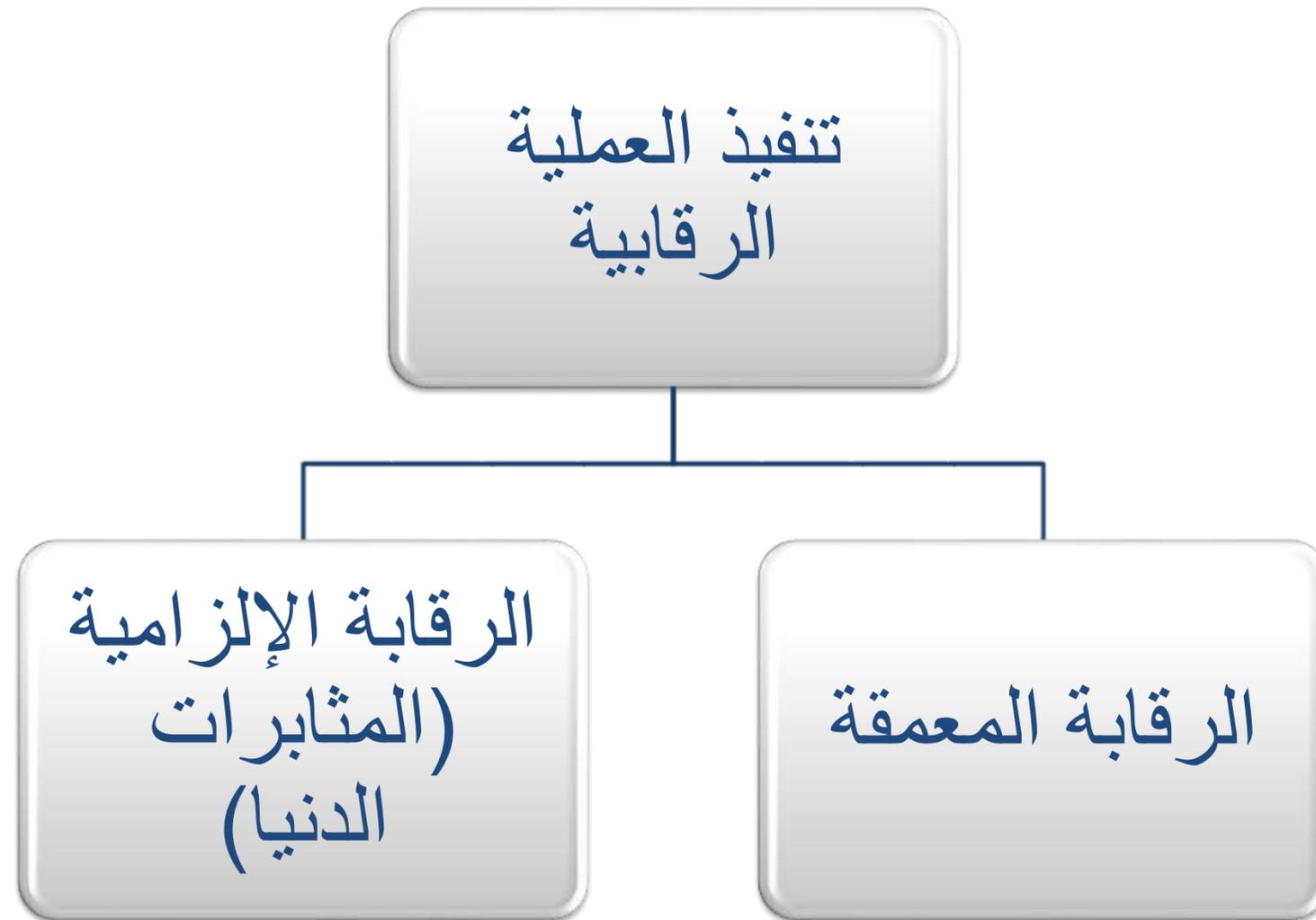
ملء البطاقة
المرتبطة بمعرفة
الجهة الخاضعة
للمراجعة وبيئتها
متطلبات المعيار:
[ISSAI 4000.131](#)



تحليل البيانات وتنفيذ العملية الرقابية: تم اتباع الخطوات التالية

- إعداد خطة التدقيق وفقا لمتطلبات: ISSAI 4000.137، 4000.140، ISSAI 4000.149 على النحو الآتي:

- تقييم المخاطر ونظام الرقابة الداخلية (سجل المخاطر، تقدير الأهمية النسبية) وفقا لمتطلبات معيار الإيساي 4000.52. حيث يتم تحديد مجالات الرقابة، تحديد المخاطر المرتبطة بها، وطبيعتها (أصلية، رقابية، إحتيالية) وتقييم درجتها.
- إعداد مصفوفة التخطيط (المخاطر المرصودة في سجل المخاطر، المعايير، عناصر الإثبات أو المعلومات المطلوبة، مصادرها، إجراءات الرقابة الواجب القيام بها، الجدول الزمني لتنفيذ العملية الرقابية)



مصفوفة النتائج إيساي 4000 الفقرات : 179، 45، 52، 58، 89، 96، 99، 153، 170 و 202:

المخالفات المسجلة على إثر العملية الرقابية - فجوات الالتزام-

نقص الضوابط وخرق أحكام المحاسبة العمومية:

- خلافا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 96-56 المؤرخ سنة 1996 يحدد الأحكام المتعلقة بتقديم الحسابات إلى مجلس المحاسبة.

عدم احترام المحاسب للأجل
القانونية لإيداع الحساب
لدى مجلس المحاسبة



- يمثل خرقا للأحكام القانونية لاسيما أحكام المادة 2 من القانون رقم 90-21 المؤرخ سنة 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية والمادتين 3 و5 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ سنة 1991 المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها .

غياب الدفتر المركزي
للحسابات



- ويتعلق الأمر بعدم قيام المحاسب بالإجراءات (الودية، الجبرية) لتحصيل سندي إيراد يتعلقان بدفع غير مستحق للراتب، خلافا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 93-46 المؤرخ سنة 1993 المحدد لأجل دفع النفقات وتحصيل الأوامر بالإيرادات والبيانات التنفيذية لاسيما المواد 15، 10، 09، 16 و18. (يجب التنويه إلى أنه حسب الدليل: قد يتخذ المدقق موضوع تحصيل الإيرادات من بين مواضيع الرقابة المحتملة مرجعاً، ص 25).

قصور في تحصيل بواقي
الإيرادات لسنة سابقة:



- خلافا للمرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ سنة 1991 المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها.

محو وشطب في السجلات
المحاسبية



المخالفات المسجلة على إثر العملية الرقابية - فجوات الالتزام-

- ويشكل ذلك مخالفة لقواعد مسك المحاسبة العمومية، والمنشور رقم 06 المؤرخ في 31 جويلية 2012 الصادر عن المديرية العامة للمحاسبة؛ وكذا التعليمات الوزارية المشتركة رقم 04 المؤرخ في 31 ديسمبر 2013 المتضمنة مصاريف تسيير المحاسب

عدم ترصيد (إلغاء) حساب مصاريف التسيير للمحاسب: مبلغ 20,000,00 دج، مما يمس بصحة الموازنة العامة للمعهد.



- يمثل خرقا للقانون رقم 90-21 المؤرخ سنة 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية والمرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ سنة 1991 المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها .

فوارق في الأرصدة: فارق بمبلغ 20.7 مليون دج بين الرصيد المسجل في دفتر الخزينة لدى المحاسب «39,33 مليون دج»، والرصيد المسجل لدى مصالح خزينة الولاية في كشف حساب الخزينة «60,12 مليون دج»، إلا أنه تم التأكد من تسوية كل هته الصكوك سنة 2024.



المخالفات المسجلة على إثر العملية الرقابية - فجوات الالتزام-

- خلافاً للمادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 14-117 المؤرخ سنة 2014، المحدد لمبالغ التعويضات وكيفيات منحها لأعضاء لجان الصفقات.

دفع المحاسب تعويضات لفائدة أعضاء لجنة الصفقات في غياب بطاقة الحضور الممضاة من طرف المستفيدين: مبلغ النفقة هو: 244.800,00 دج.



- خلافاً لأحكام المواد 13، 5، و21، والمادة 27 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ سنة 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية. (حسب الدليل: قد يتخذ المدقق موضوع المشتريات الحكومية من بين مواضيع الرقابة المحتملة مرجعاً، ص 25).

عدم احترام إجراءات الصفقات العمومية (المشتريات الحكومية) ف/ي نفقات تغذية المستخدمين والمتربصين: قيام المعهد بالتعاقد مباشرة مع المتعاملين الاقتصاديين بموجب سندات طلب بمبلغ 4.791.862,50 دج دون إجراء الإعلان عن الاستشارة وفتح باب المنافسة أمام كل المتعاملين. بالرغم من تجاوز العتبة الدنيا المنصوص عليها قانوناً (1.000.000) إضافة إلى اقتناء مواد غذائية غير مدرجة ضمن سند الطلب وتجاوز الكميات التعاقدية: مما سبب ضرراً مالياً لخزينة المعهد قيمته 65.760,00 دج.



- خلافاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ سنة 2011، الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الانتاج والتوزيع لمادتي الزيت الغذائي والسكر الأبيض.

تجاوز السعر القانوني المقنن لمادة السكر:
تسجيل دفع غير قانوني بمبلغ 1900 دج.

بعض العناصر التي يؤكد عليها دليل رقابة الالتزام

الشكل: تقرير المجلس حول حساب التسيير ودليل رقابة الالتزام

- يؤكد الدليل على وجوب التخطيط للمهمة لرقابية.
- كما يؤكد على ضرورة الحصول على أدلة رقابية كافية من حيث الكمية وملائمة من حيث الجودة وتقييمها بناءً على الأهمية النسبية والمخاطر (فقرة 2.6 و 5.6 من الفصل السادس من الدليل).
- و أن يراعي المدقق مستويات موثوقية الإثباتات: مرتفعة، متوسطة، منخفضة كتوجيه عام. (ص 73 من الدليل).



نتائج الرقابة: أبرز فجوات الالتزام وتحليل تأثيرها

نتائج الرقابة: أبرز فجوات الالتزام

كشفت التدقيق عن عدة فجوات هامة تمثلت في:

- ضعف في التزام الجهة الخاضعة للرقابة بالقوانين والإجراءات التنظيمية والمالية (كإيداع الحساب، مخالفة أحكام الصفقات العمومية، وضعف الالتزام بتطبيق الإجراءات المالية والإدارية المنصوص عليها قانوناً).
- ضعف كبير في نظام الرقابة الداخلية (غياب الدفتر المركزي للحسابات، المحو والتغيير في الدفاتر المحاسبية).
- اختلالات في المحاسبة العمومية (كمخالفة فوارق الأرصدة مثلاً).
- أخطاء بسبب عدم الاعتماد الكلي على نظم معلومات موثوقة وأمنة.
- ضعف التكوين القانوني للمحاسبين والمسؤولين.

تحليل تأثير فجوات الالتزام المكتشفة:

- لهذه الفجوات تأثيرات سلبية ذات أبعاد متعددة:
 - تؤثر على الشفافية والمساءلة بشكل مباشر.
 - قد تعرض الجهة للمخاطر المالية والقانونية.
 - تقلل من ثقة أصحاب المصلحة في الأداء.

مخاطر مالية: زيادة احتمالية الهدر أو سوء الإدارة المالية

(٤٦)

مخاطر قانونية: التعرض لغرامات أو قيام المسؤولية المالية للمحاسب.

٤٧

تدهور الثقة: فقدان ثقة الجمهور في الجهات الرقابية وفي المؤسسة.

٤٨

التوصيات المقترحة لتحسين الالتزام

التوصيات:

- ضرورة التزام الجهة بالقوانين والإجراءات التنظيمية.
- تعزيز نظام الرقابة الداخلية والحرص على التسجيل المحاسبي الصحيح.
- تطوير وتحديث السياسات والإجراءات الداخلية (كالعمل على جعل اللوائح مطابقة للإيساي المتعلقة بالالتزام).
- تعزيز برامج تدريب وتوعية الموظفين بأهمية الالتزام.
- رقمنة المحاسبة والسجلات وتحسين أدوات التتبع.
- تطبيق نظام رقابة دوري وفعال من أجل ضمان استمرارية الالتزام.



شكرا لحسن اصفائكم

قائمة المراجع:

- مبادرة الإنتوساي للتنمية، رقابة الإلتزام: دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الإصدار 1، 2022.
- الإنتوساي، معيار الإيساي 400 ، مبادئ رقابة الإلتزام.
- الإنتوساي، معيار الإيساي 4000، معيار رقابة الإلتزام.
- مجلس المحاسبة، تقرير مراجعة حساب تسيير المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، ولاية من ولايات الشرق الجزائري ، 2023،



أساليب دعم مجلس الإدارة لإدارة المراجعة الداخلية

المملكة العربية السعودية

الديوان العام للمحاسبة

هذا العرض أُعدَّ بهدف إبراز أهمية دعم مجالس الإدارة لإدارات المراجعة الداخلية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات

أولاً: أساليب الدعم التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية من مجلس الإدارة في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة:

ويتمثل دعم مجلس الإدارة في الآتي:

اعتماد ميثاق المراجعة الداخلية.

اعتماد منهجية الخدمات التأكيدية والاستشارية التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية.

ضمان استقلالية نشاط المراجعة الداخلية.

التأكد من تقييم موضوعية المراجعين الداخليين.

تحديد واعتماد نطاق نشاط المراجعة الداخلية.

ثانياً: أساليب الدعم التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية من مجلس الإدارة خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة الداخلية:

ويتمثل دعم مجلس الإدارة في الآتي:

اعتماد سلطات إدارة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق والأصول المادية.

التصديق على الخطط والسياسات التنفيذية لإدارة المراجعة الداخلية.

اعتماد خطة المراجعة المبنية على المخاطر.

تحديث خطة المراجعة المبنية على المخاطر.

متابعة التغييرات المرحلية في نهج المراجعة.



وضع مقاييس تقييم كافية.

الإعلام عن المراجعة الداخلية.

اعتماد موازنة الموارد الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية.

تقييم برامج تأكيد وتحسين الجودة الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية.

ضمان التنسيق بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

ضمان التعاون التام بين إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.

ثالثاً: أساليب الدعم التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية من مجلس الإدارة في مرحلة متابعة عملية المراجعة الداخلية:

ويتمثل دعم مجلس الإدارة في الآتي:

إضفاء طابع رسمي على تقارير المراجعة الداخلية.

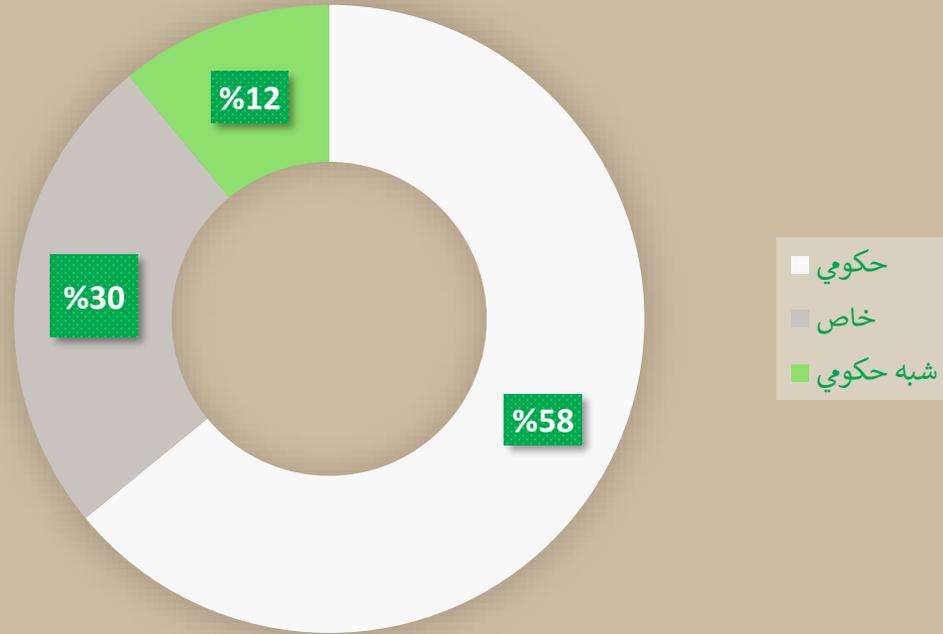
العناية اللازمة بالنتائج والتوصيات.

المتابعة والإشراف.

تحديد النهج المناسب لتقديم تقارير المراجعة الداخلية.

اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

شكل رقم 1: توزيع مجتمع الدراسة



-مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في عدد المراجعين الداخليين العاملين في مختلف إدارات المراجعة الداخلية بالملكة العربية السعودية في القطاعات الثلاثة التالية: القطاع الحكومي، القطاع شبه الحكومي، القطاع الخاص.

-عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في عدد (66) مراجع داخلي تجاوبوا بشكل كامل مع جميع الأسئلة التي طرحت في الاستبانة المصممة والمرفقة في الملحق رقم (1).

مصادر بيانات الدراسة الاستطلاعية:

-المصادر الثانوية: تم الاستعانة بالأدبيات السابقة في المراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الصادرة من المعهد الدولي للمراجعين الداخليين؛ لخصر أساليب دعم مجلس الإدارة لإدارة المراجعة الداخلية.

- المصادر الأساسية: كانت الاستبانة التي أرسلت إلى البريد الإلكتروني لبعض المراجعين الداخليين بمختلف مسمياتهم الإدارية، والتي نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمنصة المراجعة الداخلية، هي المصدر الوحيد لبيانات الدراسة الاستطلاعية.

تعاني إحدى المنظمات من ضعف متابعة التوصيات ونقص الاستقلالية والموارد لإدارة المراجعة الداخلية.

الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة

01 تعزيز الاستقلالية التنظيمية:

ربط رئيس المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

02 توفير الموارد البشرية والمادية:

تعيين مراجعين داخليين وشراء أدوات مراجعة آلية.

03 دعم تطبيق التوصيات:

إلزام الإدارات بتنفيذ خطط تصحيحية ومتابعتها إلكترونياً.

1

رفع نسبة تنفيذ التوصيات.

2

تحسين جودة تقارير المراجعة.

3

تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية لدى الإدارات التشغيلية.

4

تقليل زمن إنجاز المهام الرقابية.

5

ارتفاع مستوى رضا لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

1

الاستمرار بدعم استقلالية المراجعة الداخلية.

2

الاستثمار المستمر في تطوير المهارات الفنية
والمهنية.

3

استخدام مؤشرات أداء لقياس.

4

رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

5

المتابعة الدورية.

شكراً لكم

ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
State of Kuwait | دولة الكويت



الورشة التدريبية حول

" دليل رقابة الالتزام لتطبيق المعايير للأجهزة العليا للرقابة
المالية والمحاسبة الصادر عن مبادرة الانتوساي للتنمية "

خلال الفترة من 13-17 يوليو 2025
الجمهورية التونسية



أنواع الرقابة في ديوان المحاسبة الكويتي



الرقابة المسبقة وعلاقتها برقابة الالتزام

النتيجة

نطاق الرقابة المسبقة

كافة أعمال الرقابة المسبقة هي رقابة التزام.

التحقق من الاعتمادات الواردة في الميزانية تسمح بالارتباط أو التعاقد.

التحقق من أن الإجراءات تم مراعاتها وفق الأحكام والقواعد المالية المقررة في هذا الشأن.



الرقابة اللاحقة وعلاقتها برقابة الالتزام

- التحقق من أن التحصيل و الصرف تم طبقا للقوانين واللوائح والتعميمات المالية.

- التحقق من صحة أدلة الاثبات.

النتيجة

بعض أعمال الرقابة اللاحقة هي رقابة التزام.

بعض أعمال الرقابة اللاحقة رقابة مالية.

نطاق الرقابة اللاحقة

- التحقق من تحصيل الإيرادات.

- التحقق من تطبيق اللوائح الإدارية وفحصها لضبط أساس الضرائب والرسوم والتكاليف المختلفة، ولضمان تحصيلها طبقا للقوانين.

- التحقق من أن المصروفات صرفت للأغراض المخصصة لها.



المخالفات المالية وعلاقتها برقابة الالتزام

نطاق المخالفات المالية

يعتبر مخالفة مالية ما يلي:

- 1- مخالفة القواعد المالية.
- 2- مخالفة الميزانية العامة.
- 3- مخالفة القواعد والأحكام والأنظمة والتعميمات المالية والحسابية والمخزنية.
- 4- صرف مبالغ من الأموال العامة بغير وجه حق، وضياع الحقوق المالية أو المساس بالمصالح المالية.
- 5- عدم الالتزام بالرقابة المسبقة.
- 6- عدم الرد أو التأخر على مخاطبات الديوان دون مبرر.
- 7- التأخر دون مبرر في إبلاغ الديوان بما تتخذه الجهة في شأن المخالفات المالية.



مخالفات مالية تتعلق بالرقابة
المالية

صرف مبالغ من الأموال العامة بغير وجه
حق، وضياع الحقوق المالية أو المساس
بالمصالح المالية.

مخالفات مالية تتعلق برقابة
الالتزام

مخالفة القواعد المالية.

مخالفة الميزانية العامة.

مخالفة القواعد والأحكام والأنظمة
والتعميمات المالية والحسابية والمخزنية.

عدم الالتزام بالرقابة المسبقة.

عدم الرد أو التأخر على مخاطبات الديوان
دون مبرر.

التأخر دون مبرر في إبلاغ الديوان بما
تتخذه الجهة في شأن المخالفات المالية.



آلية تطبيق رقابة الالتزام

- دراسة الجهة
- تحليل المخاطر وتحديد الأهمية النسبية.
- تحديد موضوعات التدقيق
- اعداد خطة التدقيق واعتمادها.
- توزيع المهام وفقا للخطة.
- تدريب حديثي التعيين على عملية التدقيق.
- التدريب المهني المستمر.



آلية تطبيق رقابة الالتزام

تحضير كافة المستندات أو أدلة الاثبات
اللازمة للتدقيق من خلال :

- 1- مخاطبة المعنيين في الجهة بشكل رسمي.
- 2- عقد اجتماعات مع المعنيين.
- 3- عمل زيارات ميدانية لمواقع التدقيق.



آلية تطبيق رقابة الالتزام

- صياغة الملاحظات وفقا لأدلة الاثبات المتاحة.
- تجميع أدلة الاثبات في ملفات خاصة.
- مراجعة الملاحظات واعداد التعديلات اللازمة مع أعضاء فريق التدقيق.
- رفع التقرير النهائي الى الإدارة.
- اجراء تعديلات الإدارة.
- مخاطبة الجهة بالتقرير الأولي.
- استلام ردود الجهة والتعقيب عليها.
- اعداد التقرير السنوي.



آلية تطبيق رقابة الالتزام

- تقديم طلبات دورية للجهة بالإجراءات المتخذة حيال الملاحظات السابقة.
- عقد اجتماعات مع الجهة لمناقشة تلك الملاحظات.
- دراسة إفادة الجهة والمستندات المؤيدة.
- تحديث وضع الملاحظة ومدى استمرارها.
- اعداد جدول جدية حيال الملاحظات المستمرة (تقييم جدية إجراءات التسوية).



اجراءات التحقق من صحة الملاحظة

- مخاطبة الجهة المعنية وطلب البيانات اللازمة للتدقيق.
- استلام البيانات بشكل رسمي.
- دراسة المستندات.
- مناقشة تلك المستندات داخل الفريق.
- طلب بيانات إضافية عند اللزوم.
- طلب الدعم الفني عند الحاجة.
- صياغة الملاحظة.
- اعتماد الملاحظة وفقا للتدرج الإداري وجراء المناقشات اللازمة للتحقق من صحة وسلامة الملاحظة.



شئون التوظيف وعلاقتها برقابة الالتزام

النتيجة

نطاق الرقابة على
قرارات شئون التوظيف

كافة أعمال الرقابة على قرارات شئون
التوظيف هي رقابة التزام.

التحقق من أن القرارات الصادرة في شئون
التوظيف مطابقة للقواعد الأحكام المنظمة.

الاعتراض على القرارات المخالفة ووقف
العمل بها بقوة القانون.



تطبيق عملي على رقابة الالتزام:

(التعاميم الخاصة بقرارات شئون التوظيف)

آلية تنفيذ التزامات الجهات بشأن
القرارات الخاصة بشئون التوظيف

مواعيد تزويد الديوان بالقرارات.

محل وآلية تسليم القرارات.

إجراء الجهات في التعامل مع الاعتراض.

آلية التدقيق على القرارات
الخاصة بشئون التوظيف

توثيق عملية فحص واستلام القرارات.

الاعتراض على القرارات المخالفة.

التعامل مع الرد على الاعتراض.



مثال (مذكرة اعتراض على قرار اداري)

مذكرة اعتراض

بيانات القرار محل الاعتراض:

القرارات الإدارية الواردة في الجدول أدناه بشأن تعيين موظفين، وهي وفقا للتالي:

م	رقم القرار	تاريخ القرار
1	(523/2023)	13/8/2023
2	(524/2023)	13/8/2023
3	(525/2023)	13/8/2023
4	(526/2023)	13/8/2023
5	(527/2023)	13/8/2023
6	(528/2023)	13/8/2023

أسباب الاعتراض وأسانيده:

تعيين الموظفين المذكورين أعلاه دون توافر شرط الإعلان لشغل هذه الوظائف بالمخالفة للقرار رقم (4) لسنة 2001 مادة رقم (1) و التي تقضي بأن يكون التعيين في الوظائف المدنية بالوزارات و الإدارات الحكومية و الهيئات و المؤسسات العامة التي تطبق قانون و نظام الخدمة المدنية بطريق الإعلان في صحيفتين يوميتين، وبالمخالفة للاتحة نظام الموظفين مادة رقم (11) والتي تنص على التالي "يعلن عن كافة الوظائف الشاغرة المطلوب التعيين عليها في عدد من الصحف اليومية، على أن يتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة و شروط شغلها، ويكون التعيين وفقا للإجراءات و القواعد التي تحددها لجنة شئون الموظفين ."

طلب الديوان:

يطلب الديوان تصحيح الوضع بسحب أو إلغاء القرارات المعترض عليها وما ترتب عليها من آثار وذلك التزاما بالقانون و تصويبا للأوضاع المخالفة وذلك لمقتضيات المصلحة العامة، مع تزويدنا بالإجراءات المتخذة بهذا الشأن خلال مدة 6 أيام من تاريخ استلام المذكرة.

إجراء الجهة:

على الجهة بيان الاجراء المتخذ تجاه اعتراض الديوان وفق ما يلي:

- المبادرة إلى سحب أو إلغاء القرارات خلال المدة المشار إليها.
- عدم موافقة الجهة على الأخذ برأي الديوان.

وتعتبر القرارات موقوفة بقوة القانون عند عدم سحبها أو إلغائها ، و يتوجب على الجهة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف نفاذها لحين الوصول لاتفاق مع الديوان وفي حال عدم الوصول لاتفاق يعرض الموضوع على مجلس الوزراء للبت فيه تطبيقا للمادة (12) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته، مع عدم الاخلاص باستمرار وقف القرارات المعترض عليها، ووجوب تزويد الديوان بالمستندات الدالة على قيام الجهة بذلك.

توقيع رئيس الفريق

وشكرا لحسن استماعكم ...

اعداد وتقديم:

مدقق رئيسي / عبدالعزيز ناصر المسعد
مدقق أول / محمد خالد القصار



الحالة العملية : حلقات الجودة أثناء أداء المهمة الرقابية وإعداد التقارير ورفعها بمحكمة المحاسبات

اللقاء التدريبي حول « دليل رقابة الالتزام لتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا
للرقابة المالية والمحاسبة الصادر عن مبادرة الإنتوساي للتنمية »
الحمات - تونس من 13 إلى 17 جويلية 2025

التقديم بتاريخ 17 جويلية 2025 من قبل خليل عبد المؤمن - قاض مالي

المنطلقات

- الإيساي 100 – المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام
- الإيساي 140 – رقابة الجودة Quality management for SAIs (ساري المفعول منذ
غرة جانفي 2025)
- الإيساي 400 – مبادئ رقابة الالتزام
- الإيساي 4000 – معيار رقابة الالتزام

دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة

- رقابة الإلتزام

ص 20

ضمان جودة الرقابة في مهمات رقابة الإلتزام

لضمان مهمات رقابة التزام عالية الجودة، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة تطبيق آليات مراقبة الجودة وضمان الجودة على حد سواء. وعلى الرغم من أن ضوابط الجودة مدمجة في عملية رقابة الإلتزام، فإن آليات ضمان الجودة توفر تأكيدات مستقلة بشأن فعالية ضوابط الجودة.

ص 64

5.3 التوثيق وضمان جودة إستراتيجية الرقابة وخطة الرقابة

يُعد توثيق إستراتيجية الرقابة وخطة الرقابة الخطوة الأخيرة من عملية التخطيط. فبحلول هذه المرحلة، أتم فريق الرقابة فحص جميع الجوانب المهمة للرقابة، ويتوصل أعضاء الفريق إلى فهم ما سيفعلونه في مهمة الرقابة (موثق في إستراتيجية الرقابة) وكيف سيفعلونه (موثق في خطة الرقابة).

يشتمل التخطيط أيضاً على الاعتبارات المتعلقة بالتوجيه، والإشراف، والمراجعة لفريق الرقابة وعمله. ويمكن للمدقق أن يُعد كلاً من إستراتيجية الرقابة وخطة الرقابة سوياً في وثيقة واحدة للموافقة عليها من جانب إدارة الجهاز الأعلى للرقابة قبل البدء في العمل الميداني للرقابة. وأثناء هذه العملية، ينبغي للمدقق مراجعة خطة الرقابة وإستراتيجيتها، ومعالجة المسائل المهمة التي تُثار خلال المراجعة، والتنقيح، ووضع اللمسات النهائية، واعتماد الإستراتيجية والخطة من جانب الإدارة.

دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة

- رقابة الإلتزام

ص 79

6.6 ضمان الجودة في مرحلة العمل الميداني للرقابة

تمثل عملية ضمان الجودة، أثناء العمل الميداني للرقابة وجمع أدلة الرقابة وتقييمها، عنصرًا مهمًا في ممارسة الرقابة. عند اكتمال العمل الميداني، ينبغي للمشرف مراجعة جميع جوانب المهام الرقابية المنفذة أثناء الرقابة، بما في ذلك الاختبارات الرقابية المنفذة، والنتائج وأوراق العمل، وينبغي توثيق هذه المراجعات. يُعد ذلك مفيدًا، في عملية المراجعة هذه، للتعرف على التغييرات والتحسينات الضرورية لعمليات الرقابة الحالية والمستقبلية. يراعي المدقق قائمة التحقق الواردة في الملحق 6-أ لمراجعة جودة العمل الميداني للرقابة.

دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة

- رقابة الإلتزام

ص 88

7.5 ضمان جودة تقرير الرقابة

يُعد ضمان جودة تقرير الرقابة بالنظر إلى مبادئ إعادة التقارير أمر ضروري للمدقق. يجب دعم النتائج والاستنتاجات بأدلة رقابية دقيقة وموثوقة في أوراق عمل الرقابة. يتعين تحليل المسائل الرقابية التي تم الإبلاغ عنها واستنتاجها. ينبغي الإشارة إلى وجهات النظر حول المسائل المهمة للجهة محل الرقابة والتي تم التعبير عنها في الرقابة على المسائل التي أثارها المدقق ومناقشتها في التقرير. ينبغي للمدقق الإقرار بوجود الإثباتات المادية المتضاربة مع شرح سبب رفضها أو عدم ورودها في استنتاجات التقرير. ستعتمد معايير الأهمية النسبية والأهمية على طبيعة الرقابة ونوع التقرير وغيرها من المخرجات.

ينبغي أن يتم مراجعة مسودة التقرير التي أعدها الفريق بعناية للتحقق من كفايتها من قِبل قائد الفريق أو المشرف أو مدقق من ذوي الخبرة مستقل عن فريق الرقابة. ينبغي أن يرد الفريق بشكل مناسب على أي تعليقات أبقاها هذا المراجع. خلال هذه المراجعة، ينبغي توثيق كافة تعليقات المراجعين، والإجراءات التي أتخذت استجابة لذلك، والاحتفاظ بها في أوراق عمل الرقابة.

بعد مراجعة مسودة التقرير داخلياً، ينبغي تقديمه إلى الجهة محل الرقابة للمراجعة وإبداء التعليقات عليه ضمن الإطار الزمني المحدد. ينبغي أن يدرس المدقق التعليقات الواردة من الجهة محل الرقابة بعناية. ينبغي حل الخلافات الفعلية، مما قد يستلزم أعمال رقابية إضافية. ينبغي تسوية تقرير الرقابة، إذا كان ذلك مناسباً، استجابة لتعليقات الجهة محل الرقابة.

القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30
أفريل 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات حدّد 4
مستويات للهيكلية الرقابية

الفصل 26 : تتداول محكمة المحاسبات في نطاق مرجع نظرها الرقابي في إطار الهيئات
التالية :

1. الجلسة العامة
2. الدوائر المركزية والجهوية
3. الأقسام
4. لجنة التقرير والبرمجة

المستوى الأول : القسم – الفريق الرقابي

1- التركيبة : يتكون القسم من رئيس قسم – رئيس فريق (رتبة مستشار) ومن أعضاء قسم (رتبة مستشار ومستشار مساعد)

2- مراقبة الجودة الممارسة صلب الفريق :

- توثيق التخطيط.
- توثيق الأعمال الرقابية والأدلة.
- الإشراف والمتابعة والمراجعة المجراة من قبل رئيس القسم.
- إجتماعات القسم للتداول حول تخطيط الرقابة وتنفيذها وإعداد التقرير.
- تبليغ التقرير في نسخته الأولية إلى الجهة الخاضعة للرقابة والتوصل بردها.
- جلسة «توفيقية» تُعقد مع إطارات الجهة الخاضعة للرقابة.
- تعليق الفريق الرقابي على الردود.
- - المداوولات تكون بالتصويت.

المستوى الثاني: الدائرة المركزية أو الجهوية

1 - التركيبة : تتكون الدائرة من رئيس دائرة ورؤساء أقسام وأعضاء برتبة مستشارين أو مستشارين مساعدين.
والنيابة العمومية بالمحكمة لها ممثل على مستوى كل دائرة.

المستوى الثاني : الدائرة المركزية أو الجهوية

2 - مراقبة الجودة الممارسة من قبل الدائرة :

- عرض مخطط تنفيذ المهمة بعد إنجاز المرحلة التشخيصية المعمقة والتداول في شأنه (نقاط القوة ونقاط الضعف المحددة ، نطاق المهمة ، المخاطر المحددة وترتيبها ، الأهمية النسبية ، الأهداف الرقابية المقابلة للمخاطر ، الأطراف المسؤولة والأطراف ذات العلاقة أو المتدخلة ،...)
- عرض وكيل الدولة لملاحظاته بخصوص مخطط تنفيذ المهمة.
- الموافقة على التخطيط والبدء في الأعمال الرقابية.
- عرض التقرير على الدائرة مرفق بأجوبة الأطراف المعنية إن وجدت وملحوظات النيابة العمومية لدى محكمة المحاسبات وكذلك برأي سلطة الإشراف عند الاقتضاء.
- المصادقة على التقرير بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي صورة تعادلها يرجح صوت الرئيس.

المستوى الثالث : لجنة التقرير والبرمجة

1- التركيبة :

تتركب لجنة التقرير والبرمجة من الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات ووكيل الدولة العام ووكيل الرئيس الأول ورؤساء الدوائر والمقرّر العام والكاتب العام. ويمكن للرئيس الأول أن يدعو إلى حضور جلسات لجنة التقرير والبرمجة كل عضو من أعضاء المحكمة يرى فائدة في حضوره.

المستوى الثالث : لجنة التقرير والبرمجة

- 2 - ممارسة رقابة الجودة من قبل لجنة التقرير والبرمجة:
- تعيين مقرر معارض (Second reviewer) يعرض ملاحظاته بعد دراسته للتقرير.
- التداول في التقرير بحضور رئيس الدائرة والقسم.
- المصادقة على التقرير بالتصويت.

المستوى الرابع: الجلسة العامة

1 - التركيبة : تتركب الجلسة العامة لمحكمة المحاسبات من:

• الرئيس الأوّل لمحكمة المحاسبات.

• وكيل الرئيس الأوّل لمحكمة المحاسبات.

• رؤساء الدوائر الاستئنافية.

• رؤساء الدوائر المركزية والجهوية.

• المقرر العام.

• الكاتب العام.

• رؤساء الأقسام.

• المستشارون.

المستوى الرابع: الجلسة العامة

- ممثلو المستشارين المساعدين في مجلس القضاء المالي : الحضور دون حق التصويت.
- ممثلو النيابة العامة (وكيل الدولة العام ووكلاء الدولة ووكلاء الدولة المساعدين) : الحق في الحضور دون حق التصويت.

المستوى الرابع: الجلسة العامة

2 - ممارسة رقابة الجودة من قبل الجلسة العامة:

- عرض ملاحظات أعضاء الجلسة العامة.
- التداول في التقرير مرفقا بإجابة الجهات الخاضعة للرقابة.
- المصادقة على التقرير بالتصويت ونشره.

ﺧﺘﺎﻣﺎ

1- أﺑﺮﺯ الإﺴﺘﻨﺘﺎﺟﺎﺕ

2- ﺗﺒﺎﺩﻝ ﺧﺒﺮﺍﺕ ﻭﺍﻟﻤﻤﺎﺭﺳﺎﺕ ﺍﻟﻔﻀﻠﻰ ﻓﻲ ﻣﺠﺎﻝ ﺭﻗﺎﺑﺔ ﺍﻟﺠﻮﺩﺓ

شكراً على حُسن الانتباه

تجربة ديوان المحاسبة بدولة قطر في مجال الرقابة على الالتزام

ناصر اليافعي - مدقق

محمد الذياب - مدقق مساعد

المحتوى

- إدارة الرقابة على الالتزام
- الهيكل التنظيمي
- منهجيات إدارة الرقابة على الالتزام
- دورة التدقيق



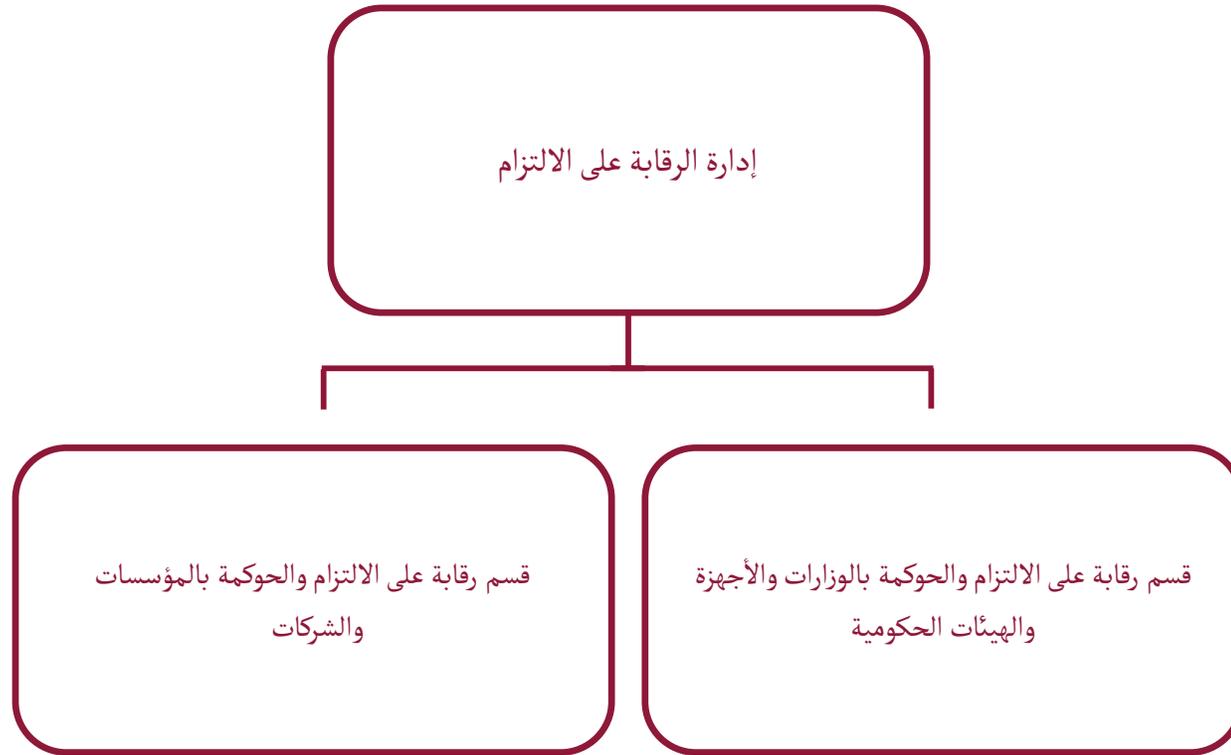


إدارة الرقابة على الالتزام

مراجعة أحكام القوانين واللوائح، وفحص الأنظمة المالية والمحاسبية، ونظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان والتحقق من كفايتها وتحديد أوجه النقص والقصور فيها، واقتراح سبل ووسائل معالجتها. التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح، والأنظمة المالية والمحاسبية وضوابط الرقابة الداخلية والحوكمة وسياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال وتضارب المصالح بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

إدارة الرقابة على الالتزام

الهيكل التنظيمي



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
دولة قطر • State of Qatar



الحوكمة

1

المشتريات والمناقصات
والعقود والإيرادات

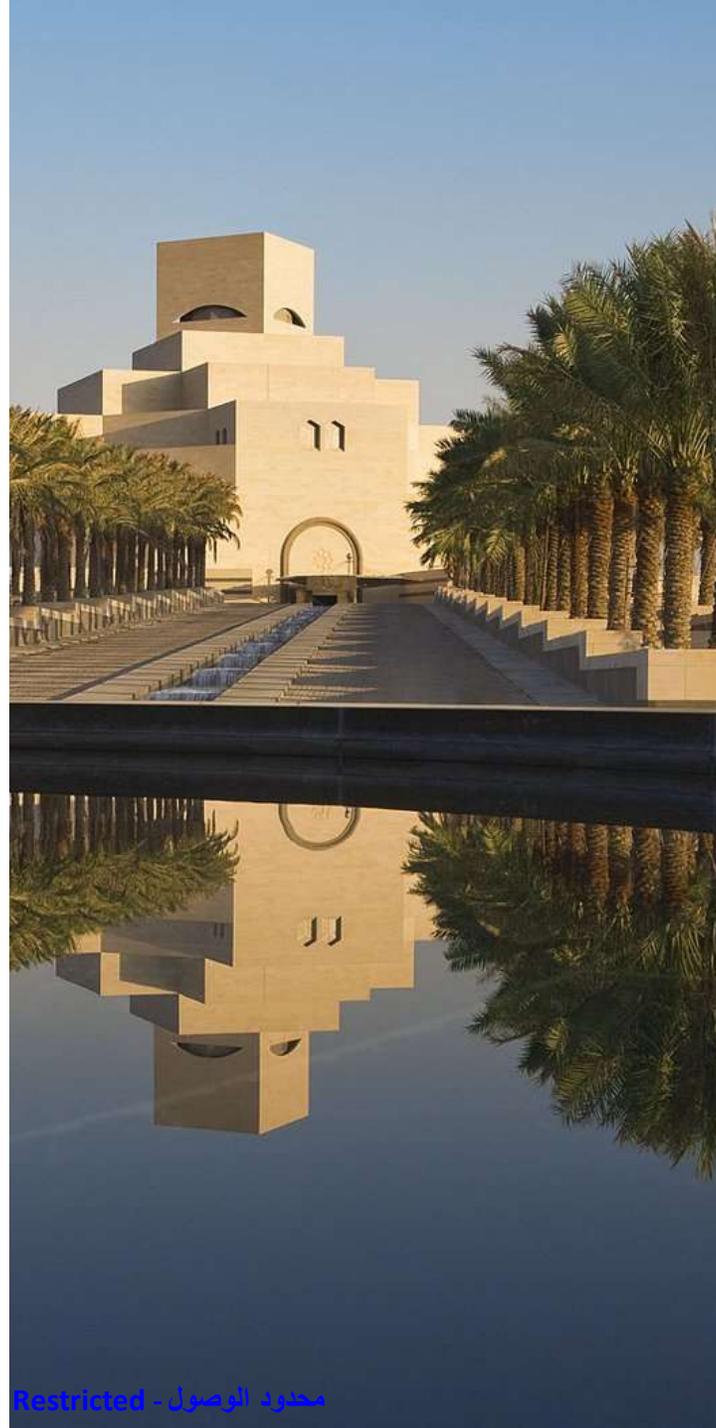
2

الموارد البشرية

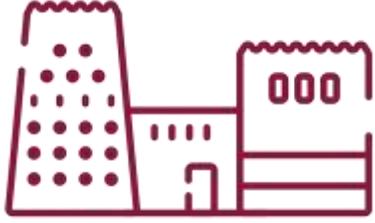
3

إدارة المخزون

4



منهجيات
إدارة الرقابة
على الالتزام



دورة التدقيق

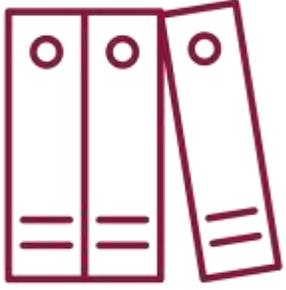
1- مرحلة
التخطيط

2 - مرحلة العمل
الميداني

3 - مرحلة كتابة
مشروع التقرير

4 - مرحلة إعداد
التقرير النهائي

5 - مرحلة
المتابعة



دورة التدقيق

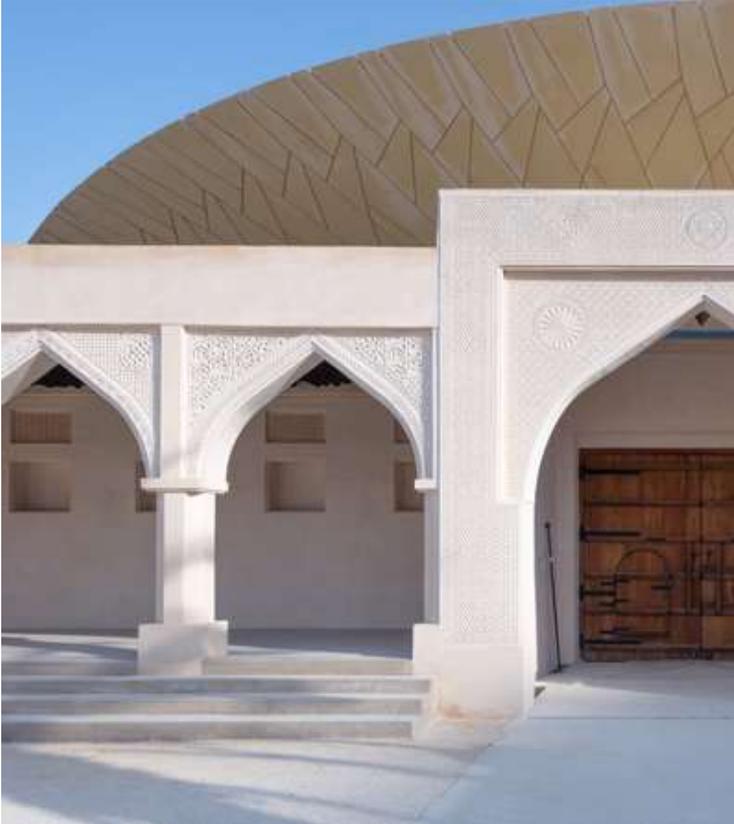
1 - مرحلة التخطيط:

- فهم البيئة الرقابية والتشريعية:
 - اعداد كتاب الاخطار واسالة للجهة مع المتطلبات الاولية
 - دراسة القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات. (Know Your Auditee)
- تحديد أهداف ونطاق المهمة
- تقييم المخاطر:
 - تحديد المخاطر المحتملة لعدم الالتزام وتحليل تأثيرها واحتمالية حدوثها.
- اعداد برنامج التدقيق:
 - تحديد الإجراءات الرقابية التي سيتم تنفيذها وتوزيع المهام على أعضاء فريق التدقيق

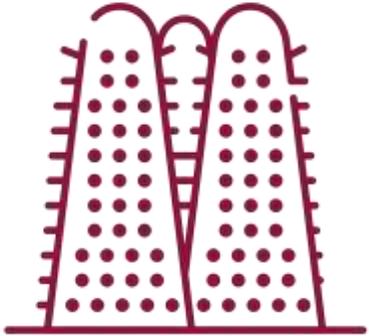
دورة التدقيق

2 - تنفيذ مهمة التدقيق:

- مراجعة وفحص المستندات والسجلات ذات العلاقة بالنطاق
- اختيار عينات التدقيق
- تطبيق برامج التدقيق المتبعة لدى إدارة الرقابة على الالتزام
- التحقق من مدى التزام الجهة بالأنظمة والتشريعات ومقارنة الإجراءات المتبعة مع السياسات المعتمدة.
- عقد اجتماعات وطلب استفسارات مع الجهة للتحقق من الاستفسارات (ان وجدت)
- تسجيل الملاحظات والأدلة الداعمة وتوثيق حالات عدم الالتزام.



مخرجات التدقيق



مرحلة التقرير:

- صياغة مسودة التقرير:
- صياغة الملاحظات المستخرجة من مهمة التدقيق وتوثيقها بالمستندات المدعمة للملاحظة.
- مناقشة النتائج مع الجهة المعنية:
- منح الجهة فرصة للرد وتقديم ملاحظاتها.
- رفع مشروع التقرير للجهة المعنية.
- اقتراح حلول لتحسين مستوى الالتزام وتحديد الإدارات المسؤولة عن التنفيذ وانشاء خطة تنفيذ التوصيات.
- مرحلة التقرير النهائي:
- التعقيب على رد الجهة على مشروع التقرير ورفع التقرير النهائي للجهة المعنية.

مخرجات التدقيق

المتابعة:

- مراجعة تنفيذ التوصيات:
مراجعة الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الجهة و التأكد من معالجة حالات عدم الالتزام
- يختص قسم المتابعة بمراجعة خطة تنفيذ توصيات.



شكرا لحسن استماعكم





ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
دولة قطر • State of Qatar